

FREE SAJITA PETITION
11 February, 2022



[إلى وزير العمل ومدير عام الأمن العام ورئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية]

حضرة السيد مصطفى بيرم،

حضرة السيد عباس ابراهيم،

حضرة السيدة كلودين عون،

نحن، اتحاد عاملات المنازل والمنظمات الموقعين أدناه، نكتب إليكم بشأن قضية السيدة "ساجيتا لاما" وعشرة أعوام من الاستعباد المزعوم في ظل نظام "الكفالة".

وصلت ساجيتا إلى لبنان عام ٢٠١٠ لتكون عاملة في الخدمة المنزلية لدى السيد ريتشارد خوري والسيدة رنا جرمانوس، أصحاب "صالون جورج للحلاقة" George Barber Shop. تقاضت ساجيتا أجور السنة والأشهر التسعة الأولى من عملها. بعد ذلك، توقفت جميع الاجور ووجدت ساجيتا نفسها حبيسة منزل صاحب العمل بالإضافة إلى مصادرة وثائقها القانونية وعدم وجود أي وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي.

كانت نتيجة حملة "حرّروا ساجيتا" والجهود المشتركة للعمل المباشر بأن قامت الشرطة بإخراج ساجيتا من منزل عائلة خوري في ٢٤ آب ٢٠٢١. تدعي ساجيتا أنها عانت عشر سنوات من العبودية، وما زالت بعد نقلها بدون رواتبها. بموجب المادة السادسة من سياسة وزارة العمل الخاصة بعقد العمل لعاملات المنازل الوافدات، تنص المادة على أنه "يجب على الطرف الأول [صاحب العمل] التعهد بأن يدفع للطرف الثاني [العاملة] بحلول نهاية كل شهر عمل راتبها بالكامل ... وبدون تأخير غير مبرر. يجب دفع الراتب نقداً مباشرة ... بموجب إيصال خطي يوقعه كلا الطرفين أو ... تحويل مصرفي بإيصال خطي [موقع]...". وبعد مفاوضات طويلة وإجراءات قانونية، عرضت عائلة خوري تسوية بشيك مصرفي قيمته ٢٣٠٠ دولار أمريكي أي ما يعادل ٥٠٠ دولار أمريكي تقريباً، ١٥ سنتاً في اليوم عن فترة استعبادها مخالفين بذلك المادة السادسة من سياسة وزارة العمل.

في الوقت الحاضر، ما تزال ساجيتا في منزل آمن حيث تنتظر العدالة منذ خمسة أشهر. ولم تزل حقوقها تُنتهك. إنهم مدينون لها بحوالي ٢٢٠٠٠ دولار. تنص المادة الرابعة من الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والتزامات لبنان بموجب المادة الثانية (٣) (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن كل شخص تُنتهك حقوقه وحياته المنصوص عليها في العهد يجب أن يكون له آلية انصاف فعالة، وكذلك المادة الثانية (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بموجب القانون الدولي، لبنان مُلزم بضمان أن الذين يعانون من انتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق العاملات يمكنهم الوصول إلى آليات الإنصاف ومحاسبة المسؤولين.

حظيت قضية ساجيتا باهتمام المجتمعات المحلية والعالمية التي تطالب بوضع حد لنظام "الكفالة" التعسفي. لذلك فإننا ندعو السلطات القضائية إلى وضع منهج للتحقيق في قضية ساجيتا المتعلقة بعدم دفع الأجور، ولكي تقوم عائلة خوري بتعويض ساجيتا بشكل عادل عن عشرة أعوام من العمل القسري. ونيابة عن المنضمين إلينا، نحن الموقعين أدناه نطلب من السلطات اللبنانية احترام القوانين الدولية التي وقّعت عليها وضمان تعويض ساجيتا ومحاسبة المعنّيين على أفعالهم.

مع فائق الاحترام والتقدير،

اتحاد عاملات المنازل

المركز اللبناني لحقوق الإنسان، شبكة مناصرة عاملات المنازل، "كفى"، "متحدون من أجل الحرية" "مغتربين مجتمعين" و"هذا لبنان"

Domestic Workers Advocacy Network (DoWAN), Freedom United, Kafa, Meghterbin Mejtemiin (United Diaspora) and This is Lebanon